

## حاضنات الأعمال في الجزائر

مبارك بلالطة \*

### Résumé

Nous abordons dans cet article la situation des grandes , petites et moyennes entreprises(PME) en algerie, et les difficultés qui font obstacle à son développement,et les dispositions nécessaires qu'il faudrait prendre pour les contrecarrer et aussi rechercher un mécanisme pour venir en aide à ces entreprises notamment par la mise en place d'une pépinière d'affaires pour expliquer son intérêt et ses difficultés ainsi que les facteurs de sa réussite et ce pour garantir la pérennité de ses entreprises à l'ère les mutations des politiques économiques d'une part, et l'adaptation au nouveau système économique international d' autre part.

### ملخص:

تعرضنا في هذا المقال إلى وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمشاكل التي تعيق نموها وتطورها، والإجراءات الضرورية التي ينبغي تبنيها لمعالجة هذه العراقيل، وكذا البحث عن آلية من آليات تدعيم هذه المؤسسات، والمتمثلة في حاضنات الأعمال، موضحين أهمية هذه الآلية ومعوقاتهما وعوامل نجاحها حتى نضمن استمرارية هذه المؤسسات في ظل تغير السياسات الاقتصادية من جهة ومواكبة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من جهة ثانية.

\* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة - جامعة الجزائر.

## مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين هذه المؤسسات في البلدان الصناعية المتقدمة وفي البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال والإنتاجية والعمالة المستخدمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي فإن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز 20 مليون دولار، في حين يتراوح حجم رأس المال هذه المشاريع الصغيرة في الدول النامية بين 20 ألف و100 ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموما والصناعي خصوصا في هذه البلدان.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري أدى إلى تغيير تدريجي في السياسة الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق أوجب إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في التنمية الشاملة مما أدى إلى بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة حقيقية للنمو الاقتصادي ولا يتم هذا الأمر إلا في إطار إستراتيجية وطنية لترقيتها.

وباعتبار هذه المؤسسات هشة لا تستطيع المنافسة في عصر العولمة، وجب الأمر الاهتمام بتنمية الخدمات التي تدعم نشاطها لاسيما الناشئة منها، وابتكار آليات وأدوات أكثر فاعلية لتشجيع وإقامة ونمو هذه المؤسسات.

الجزائر من الدول التي أخذت على عاتقها الغمار في إقامة وتشجيع مثل هذه المؤسسات، لذا يجب التركيز على حاضنات الأعمال كآلية لتدعيم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقديم الحلول والسبل الكفيلة لنجاحها.

نحاول من خلال هذا المقال إبراز وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في ماهية وأهمية وواقع الم.ص.م في الاقتصاد الجزائري وأهم المشاكل التي تعيق تطورها، وفي النقطة الثانية نتناول حاضنة الأعمال من حيث التعريف والأهمية ومعوقات نجاح إقامتها.

## I ماهية وأهمية وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### I-1 ماهية المؤسسات الصغيرة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد تعريف موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية (1)، تبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 25 تعريفا مختلفا في 25 بلدا أجريت عليه الدراسة ويختلف التصنيف نسبيا باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، في الواقع يوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة ومعيار رأس المال، القيمة المضافة... وقد تستخدم تعريفات وفقا للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها.

لتحديد تصنيفا واضحا يجب توفر عدة عوامل منها دقة وتوافر المعلومات، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة الحكومة في دعم

ومساندة المشاريع الاقتصادية، إلا أن صياغة تعريف بسيط ليس بالأمر السهل.

وحسب الدراسة التي قام بها كل من Gray, Gramser فإنهما يفضلان استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشأة بدلا من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات (2).

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العمال فيها بين 10 و 50 عاملا. أما البنك العالمي فيصنف المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملا بالمشروعات الصغيرة (3)، والتي يعمل فيها بين 50 و 100 عاملا بالمشروعات المتوسطة. وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها (4)، وبالتالي المشروعات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة في دولة متقدمة. ونقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على أساس حجم النشاط إلى (5):

• الصناعات الصغيرة جدا التي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل

من 5000 دولار إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات.

- الصناعات الصغيرة التي تشغل 5-15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولار إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات.
- الصناعات المتوسطة التي تشغل 16-25 عامل وتستثمر من 15000 إلى 25000 دولار عدا الأبنية والعقارات.

## II - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الموضوعات الهامة التي تشغل بال متخذي القرار لما تتمتع به من أهمية وفعالية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنميته، وتعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي من جهة وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى. كما أن لها أدوار أخرى كتوليد دخول لأصحاب هذه المنشآت وتوفير فرص تشغيل الأيدي العاملة وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي، وإنتاج سلع بديلة للواردات مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالنقد الأجنبية. بصورة عامة تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني ومواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد حيث أن تأثر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الضخمة بالتقلبات الاقتصادية. لقد ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية. وتكمن الأهمية الاجتماعية لها في تلبية

رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية (البطالة) بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والتقليل أو الحد من التبعية. كما تلعب دورا محوريا في عملية تحول اقتصاديات بعض الدول إلى اقتصاد السوق.

كما أنها أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل بكثير عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة آليات العمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك لما يحقق أعلى فائدة من الإمكانيات المتاحة في كل مشروع، كما توفر هذه المشروعات فرص التكامل مع الصناعات الكبيرة يطلق عليه الصناعات المغذية والتي تعمل على إمداد هذه الصناعات الكبيرة بما تحتاج إليه وبشكل يسمح بالتواجد في معظم المجالات خاصة مجالات المنتجات المتطورة تكنولوجيا وصناعيا، كما أنها تساهم في تنشيط استخدام الخامات المحلية والمنتجات الثانوية وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وخاصة التشغيل، أيضا تساهم في تطوير استخدام التكنولوجيا المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية. كما أن لها مساهمة أكيدة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقرا عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقامة توازن اقتصادي واجتماعي أكثر وضوحا وذلك نتيجة للقدرة العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وكذا اكتشاف معارف ومهارات أفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه، كم أنها تلعب دورا مهما في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناطق الأكثر نموا في الدولة نفسها، بل أنها أداة فعالة في تحقيق نوعا من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة (6).

خلاصة القول إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة، كما تساعد على تحقيق الأهداف الوطنية التي تهدف إليها الحكومة لتحقيق التنمية على كامل التراب الوطني.

### III - معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول بصورة عامة أن المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عامة وفي الدول العربية خاصة ومنها الجزائر (7) تتمثل في:

1- نقص المهارات في مجالات التسويق والتوطين التكنولوجي

والقدرة على مراقبة وتطوير وتحسين الإنتاج.

2- صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات

المالية، والسبب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل

مخاطر عالية للمؤسسات التمويلية على العكس من الشركات

الكبيرة.

- 3- الضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والإنتاج مما يؤدي الى تميز أعمالهم بضعف التخطيط في هذا المجال.
  - 4- عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم، وعدم ثبات أسعارها وعدم قدرتها الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة مما يعني أن منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى تكلفة نسبياً وهذا يؤثر على مدى تنافسيتها.
  - 5- لا تحض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كثيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق.
  - 6- ضعف التعاون ما بين مراكز الأبحاث والجامعات وهذه المشروعات.
- بصورة عامة يمكن القول أن مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في: المشاكل التمويلية، المشاكل الفنية، المشاكل الإدارية والتسويقية، المشاكل القانونية والتنظيمية.
- هذه الأسباب هي الدافع إلى اتخاذ العديد من الدول إقامة حاضنات الأعمال، حيث يتم من خلال برامجها التغلب على الصعوبات بشكل مركزي، وبتنسيق يسمح بدفع المؤسسات الملحقه بالحاضنات إلى نجاحها.

## II حاضنات الأعمال

**II-1 تعريف حاضنات الأعمال (8):** تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات مخصصة لدعم المبادرين والرياديين في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة ودعمها لمدة محددة حسب طبيعة النشاط الذي تعمل في فلكه، فتوفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد.

## II-2 أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية سيحدث منافسة قوية على أسواق السلع والخدمات، وحتى يتم المحافظة على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإعداد قانون توجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة (9) الذي دعم هذا القطاع بالدعائم القانونية الضرورية.

وكون القطاع يعرف العديد من المشاكل والعراقيل التي من شأنها إعاقة نموه الطبيعي، وأمام هذه الوضعية قامت الوزارة المعنية بإعداد مجموعة من التدابير والإجراءات لتخفف من حدة هذه المشاكل، ومن أهمها إنشاء مجموعة حاضنات أعمال، التي تكتسي أهمية كبيرة في ترقية الاقتصاد الوطني.

يمكن تلخيص أهمية الحاضنات في ترقية الاقتصاد الوطني في أنها(10):

- تمثل مصدرا من مصادر الإبداع
- تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تتيح مجال واسع للاستثمار.
- تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية، من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والتشابك والشراكة بمؤسساتها التقنية والمؤسسات الإنتاجية خارج محيطها والتي تحتاج الى عنصر التقنية لكي تطور قدراتها الإنتاجية والتصديرية وتحسن جودة منتجاتها.
- تمثل رافدا هاما من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني، لأن الحاضنة تلعب دورها في تعبئة المدخرات الصغيرة والاستفادة منها وتوظيفها في إقامة استثمارات ناجحة.
- تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة.
- تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية، من خلال قيام الحاضنة النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدة، مما يساهم في توفير فرص عمل ومنتجات جديدة تخدم السوق الإقليمي وتطور الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد.
- تؤثر ايجابيا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في الحد من استيراد السلع وتعمل على توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

• تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يؤدي إلى زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية.

• بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يتوقع خروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق خاصة غير القادرة على المنافسة، لذا تعتبر الحاضنة الآلية القادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية تحفز النمو الاقتصادي والقادرة على المنافسة. إضافة إلى المرافق التي توفرها، والخدمات التي تقدمها والممارسات الجيدة التي تتبعها فإن لحاضنات الأعمال أهمية إضافية في دعم المنشآت الصغيرة المنتسبة لها عن طريق:

• التنسيق بين الجهات المعنية بالدعم والمتابعة مع القطاع الحكومي والخاص لتوفير سبل الدعم المختلفة الضرورية لنجاح المشروعات كالتّمول بشروط ميسرة، وإيجاد نظام لضمان القروض.

• تكوين لجان استشارية من الخبراء والباحثين ورجال الأعمال، وإيجاد آلية واضحة تمكن استفادة المشرعات الصغيرة من هذه اللجان.

• تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، مع تسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

- التنسيق بين الجهات المعنية لتقديم مجموعة متكاملة من برامج التدريب والندوات وورش العمل في المجالات المختلفة المتعلقة بإدارة وتطوير المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي بما يضمن تقليل التكلفة.

مما سبق يتجلى بوضوح أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحاضنة، والتأخير في إنشائها من شأنه أن يبق حال الاقتصاد على مستويات معدلات النمو الاقتصادي (خارج قطاع المحروقات) في الأجلين القصير والطويل.

## II- 3 معوقات إنشاء الحاضنات في الجزائر

في الحقيقة هناك مجموعة من العوائق تؤثر على انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها (11):

- عدم توفر الخدمات الداعمة ومؤسساتها خصوصا في مجال الحصول على المعلومات الاقتصادية والتجارية والتمويل، ولاسيما الاستثمارات طيلة الأمد وخدمات الاستشارة والتدريب.
- مشكل العقار بحيث أن الحاضنات وكأي مؤسسة تحتاج إلى العقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيعيق من تطور الحاضنات في الجزائر، خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح (الخاصة).
- ضعف التنسيق بين هيئات التنمية بما فيها الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذا فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.

ولضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر ينبغي أخذ بعين الاعتبار العوامل التالية (12):

- السياسات العامة للدولة لدعم الحاضنات.
- ترابط الحاضنة مع المجتمع وانتقاء واستمرارية فرص العمل.
- خلق بيئة أعمال مناسبة داخل الحاضنة.
- كفاءة مدير الحاضنة وارتباطه بالأعمال في الحاضنة، وإدارة الحاضنة بشكل محترف.
- وضع أسس لشبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة من شبكات الأعمال.
- المتابعة الجيدة للمشاريع.
- أن يجري وضع سياسة باتجاه تطوير صيغ وآليات الإقراض الحسن وتوفير التمويل المناسب.
- أن يجري العمل على تسهيل القوانين والإجراءات الحكومية.
- وبناء على مدى توافر هذه العناصر وجودة وكفاءة تقديمها بالحاضنات المختلفة تظهر أفضل الممارسات لإنشاء حاضنة أعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

والخلاصة أن إقامة حاضنات الأعمال في الجزائر يمكن أن يشكل استراتيجية ملائمة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ورعاية الابتكارات والأفكار الريادية ودعم التخصص التقني وتوفير الدعم اللازم لتطويرها بشكل تستطيع تمويل نفسها وتستقل عن خدمات الحاضنة، وتحضن الحاضنة مشروعات أخرى.

## الهوامش:

- 1- السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، مارس 2001.
- 2- تنمية المشروعات الصغيرة - دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع، سبتمبر 2002.
- 3- 4 - رياض الصرايرة وآخرون، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطة، منظمة العمل الدولية تورينو ايطاليا 2-6 أيلول 1996.
- 5- عبد الفتاح نصر الله - تكاليف المعاملات الاقتصادية في فلسطين، ادارة السياسات والتحليل والاحصاء - وزارة الاقتصاد فلسطين/2005.
- 6- عبد العزيز عبد الله الحضيبي - المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية - العربية السعودية، 2006.
- 7- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الاسكندرية مصر - منشأة المعارف 2000 ص:409.
- 8- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مصر الدار الجامعية 1996، ص:50.
- 9- الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003، ص:13.
- 10- نبيل محمد شلبي، دور الحاضنات الصناعية في دعم الابداع، مجلة التنمية الصناعية العدد:50، ماي 2003.
- 11- محمد السلمي، الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال التقنية، مجلس الغرف السعودية، 2003.

- 12- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتّصنيع، مصر  
شباب الجامعة 1997، ص: 234.

### المراجع

- 1- السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، مارس 2001.
- 2- تنمية المشروعات الصغيرة - دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع، سبتمبر 2002.
- 3- رياض الصرايرة وآخرون، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطة، منظمة العمل الدولية تورينو إيطاليا 2-6 أيلول 1996.
- 4- عبد الفتاح نصر الله - تكاليف المعاملات الاقتصادية في فلسطين، ادارة السياسات والتحليل والاحصاء - وزارة الاقتصاد فلسطين/2005.
- 5- عبد العزيز عبد الله الحضيبي - المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية - العربية السعودية، 2006.
- 6- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الاسكندرية مصر - منشأة المعارف، 2000 ص: 409.
- 7- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مصر الدار الجامعية، 1996، ص: 50.
- 8- الجريدة الرسمية، رقم 13، 2003، ص: 13.

- 9- نبيل محمد شلبي، دور الحاضنات الصناعية في دعم الابداع، مجلة التنمية الصناعية العدد:50، ماي 2003.
- 10- محمد السلمي، الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال التقنية، مجلس الغرف السعودية، 2003.
- 11- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مصر شباب الجامعة، 1997، ص:234.